لانه اذا انتفى عن كان على صفته من غير قصد الى ما قاله لزم نفيه عنه واثبات
المجهول له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محالا يقوم به واما برى التقديم في مثل
هذه الصور فكما للازم لكونه اي التقديم اعون على المراد بما اي بهذا نبي التركيب
لان الغرض عنها اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادته التقوي
اعون على ذلك وليس معنى قوله كما للازم انه قد يتقدم وقد لا يتقدم بل المراد انه
كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكني لم ير د الا استعمال الاعلى التقديم نص على
ذلك في دلائل الاعجاز قيل وقد يتقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم
يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد فرد من افراد الانسان فخلاف ما لو اخر فقوم لم يقم
كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم
السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون
التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لان دائما يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ
كل المقرر المعنى الحاصل على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس
راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما
في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه
حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع
جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع
ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة
مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان القضية
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة المحصلة عند وجود الموضوع نحو لم يقم
بعض الانسان بمعنى انها مساوية زمانا في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
واذا ما كان يصدق في نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن البعض

صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض واياما كان
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منتفيا عن البعض
ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل تاكيدا
معنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر
ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلانه قولنا لم يقم انسان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
نفي الحكم عن كل فرد فلو نحو لا شيء من الانسان بفاعل ولما كان هذا مخالفا لما عندهم
من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدر بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل
فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك كان كل تاكيدا لمعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام
عن جملة الافراد ليكون كل التاسيس معنى آخر وذلك لان لفظة كل في هذا
المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فقد انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة فالحاصل ان التقديم بدون كل للسلب العموم ونفي الشمول والتاخير
لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس
الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفي عن المهملة في الصورة الاولى
يعني الموجبة للمهملة المعدولة المحمول اخوانسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة
الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد المضاف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاضافة
اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)